﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤﴾ [عبس: 1 - 4]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

تحديدُ المُنتفِعِ بالإنذار درسٌ لذَوي الأبصار

إنّ اللّه تعالى لمّا ذكرَ فيما قبلَها أنّه ﷺ مُنذِرُ مَن يَخشاها؛ ذكرَ في هذه حالَ مَن ينفعُهُ الإنذارُ من عبادِ اللّه المُخلصين، وذكرَ مَن لا ينفعُهُ الإنذار، وهم الَّذين كان رسولُ اللّه ﷺ يُناجيهم في أمرِ الإسلام[1].

وبُدِئتِ السورة بذكر تسجيل موقفٍ من مواقف الأسوة الحسنة للنبيّ الكريم ﷺ ذي الخلق العظيم في حلمه وأناته وصَفْحِه الجميل وإعراضه عن اللّوم والتّثريب، والنّهر والتّعييب، على من تجاوز حدّه عنده أثناء اعتنائه ببيان دينه ودعوته إليه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿عَبَسَ﴾: (عبس) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تكرُّهٍ في شيءٍ، وأصلُهُ: ما يَبُسَ على الذّنَبِ من بَعْرٍ وغيرِه، واشتُقَّ منه عَبَسَ الرّجلُ يَعبِسُ عُبوساً، وهو عابِسُ الوجهِ غَضبانُ، وعبّاسٌ إذا كثُرَ ذلك منه[2]، وعَبَسَ من بابِ (ضرَب): قطّبَ وجهَهُ، وعبَسَ اليومُ: اشتدّ، فهو عَبوسٌ[3]، وعَبَسَ: كلَحَ، وعبّسَ وجهُهُ شُدِّدَ للمُبالغة، والتعبُّسُ التجهُّمُ[4]، فهو انقباضٌ مع حُزْنٍ، وهي هنا شعورٌ باطنٌ بالتكرُّه واعتمالٌ ظاهرٌ بالانفعال الباطن بتقطيب ما بين عينيه الشريفتين تأثُّرًا من فرْطِ ما عاناه، وما لاقاه، مما يُعْنِت ويَشُقّ ويُغْضِب.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 114، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1781، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 241.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عبس).
(3) الفيومي، المصباح المنير: (عبس).
(4) الجوهري، الصحاح: (عبس).

2) ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾: (ولي) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قُرْبٍ[1]، وفي الفعلِ لُغتان؛ أكثرُهما: وليَهُ يَليهِ بكسرتين، والثانيةُ مِن بابِ (وعَد) وهي قليلةُ الاستعمالِ، وجلستُ ممّا يليهِ، أي يُقاربُهُ[2]، فهو وقوعُ شيءٍ وراءَ شيءٍ معَ رابطةٍ بينهُما. ومن مصاديقِ الأصلِ التوليةُ: وهو إيقاعُ شيءٍ في أمرٍ هو وراءَ شيءٍ سابِق، فيقالُ: ولّى وجهَهُ عنه، أي أوقعَ وجهَهُ في وراءِ ما كانَ فيه، وحوّلَهُ عَن مواجهتِهِ السّابقة إلى جهةِ ورائِها[3]. والمرادُ به في الآية: الإعراضُ والإدبارُ وتركُ الحديثِ معَهُ.

3) ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾: الزّكْوُ أصلٌ يدلُّ على نَماءٍ وزيادةٍ[4]، والزّكاءُ: النّماءُ والزّيادة، يقالُ: زكا الزّرعُ، والأرضُ تزكو زَكْواً من بابِ (قعَد). وسُمّيَ القَدْرُ المُخرَجُ من المال زكاةً؛ لأنّه سببٌ يُرجَى به الزّكاء، وزكّى الرّجلُ مالَهُ تزكيةً، والزّكاةُ اسمٌ منه، وزكا الرّجلُ يَزكو: إذا صلَح[5]، فهو تنحيةُ ما ليس بحقٍّ وإخراجُهُ عن المتنِ السّالم، وذلك كإزالةِ رَذائلِ الصِّفات عنِ القلب، وتنحيةِ الأعمالِ السيّئةِ عَن برنامَجِ الحياةِ الإنسانيِّ[6]. والمرادُ به في الآية: التطهُّرُ والتخلّي عن الصِّفاتِ الذَّميمة.

4) ﴿ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾: (الذّكر) أصلان، عنهُما يتفرَّعُ كَلِمُ الباب؛ فالمُذْكِرُ: الّتي ولَدَتْ ذَكَراً، والأصلُ الآخر: ذكَرْتُ الشّيءَ: خلافُ نَسيتُهُ، ثمّ حُمِلَ عليهِ الذِّكْرُ باللِّسان[7]، وذَكَرْتُهُ بلساني وبقلبي ذِكرى بالتأنيث، والاسمُ ذِكْرٌ[8]، فهو التذكّر في قِبال الغَفلةِ والنِّسيان، وهذا المعنى أعمّ من التذكّر بالقلبِ أوْ باللِّسان. والذِّكرى: مصدرُ ذَكَرْتُهُ، وليسَ باسمِ مصدرٍ؛ قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ۝٩٠﴾ [الأنعام: 90][9]. والمرادُ بهِ في الآية: الإرشادُ والنُّصْحُ والتّوجيهُ والوَعظُ باللِّسان.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ولي).
(2) الفيومي، المصباح المنير: (ولي).
(3) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 13/ 200.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (زكو).
(5) الفيومي، المصباح المنير: (زكو).
(6) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 4/ 322.
(7) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ذكر).
(8) الفيومي، المصباح المنير: (ذكر).
(9) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 3/ 306.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

العتابُ بالرِّفق دليـلُ الـحُـبِّ والعِشْق

كره النبيّ ﷺ ما لقي من قومه، وغضب وقطّب وجهه، فكان باديَ التأثّر، كاظمًا غيظَه، حليمًا، صبورًا، عافيًا عن النّاس، وأعرض عن (ابنِ أُم مكتوم) بجسمِهِ أوْ بتركِ الإصغاءِ إليه حينما جاءَه يطلُبُ منه أنْ يُقرئَهُ، ويُعلِّمَهُ ممّا علّمَه اللّه ليزدادَ هِدايةً، فقطعَ بطلبِهِ كلامَه ﷺ أثناءَ تشاغُلِه مع أشرافِ قُريش، وفي ذلك توجيهٌ بديعٌ له ﷺ، مجملُه: (ولو كنتَ درايًا بحالِهِ لأصغيتَ له وآتيتَه سؤلَه، لعلَّه يَتطهّرُ من أوضارِ الإثم بما يسمَعُ منكَ مِن نُصحٍ وإرشادٍ وعلْمٍ ومَعرفة، أوْ يتّعظُ بتذكيرك إيّاه فتنفعُهُ ذكراك ومَوعظتُك)[1].

زَمَنُ القِصَّةِ وأماراتُ تَعْيينه:

وقعت هذه الحادثة فيما ذكر كُتّاب السّيرة النّبويّة مطوّلا مُفَصّلاً، ورواةُ السُّنَن والأخبار والآثار مُجْملًا، في وقت عُني فيه المشركون بمفاوضة النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وبارك، ومحاولة استمالته بالمجيء إليه والقدوم عليه والاستماع لما عنده، ووجدها النّبيّ ﷺ الكريم الرؤوف الرّحيم فرصة سانحة ليبلّغ رسالة ربّه، فيقيم الحجّة، ويقطع المعذرة، وقد جلَّت مواقفه فيما بعد حبّه أن يستأني بهم ويرفق، وعليهم من أن يعاجلوا بالعذاب يشفق، ولم يكن أولئك بالّذين يخفى عليهم مقامه أو يلتبس عليهم مرامه، دون أن يركن إليهم في باطل أو يحيد عن حقّ.

وقد عبس ﷺ تَأثرًا من مَوْقِفٍ فجَأه فساءَه وآذاهُ، وكاد أنْ يُغْرِيَ مستمعيه المصغين إليه، وكلهم دونَ مُقامِهِ وتَحْتَ أقْدامِهِ، مِمّا كدّر خاطِرَهُ، وأدخل عليه الإشفاق في نفسه حرصًا ألا يتسبب ذلك في صدّ هؤلاء الملأ عنه وعن دينه، فتأثّر باطنه لما يُخشى من فوات مصلحة دينه، وعرف ذلك في وجهه، وظهر عليه.

(1) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1784.

وعن عائشة ﵂ قالت: «أنزلت في ابن أمّ مكتوم الأعمى، أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فجعل يقول: يا رسول الله؟ أرشدني، وعند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وبارك رجال من عظماء المشركين، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبارك يُعرض عنه، ويُقبل على الآخرين، ففي هذا أنزلت»[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ الفعلِ ﴿عَبَسَ﴾:

عبَّرَ النظمُ القرآنيُّ بالفعلِ الماضي ﴿عَبَسَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ ليدُلَّ بمادّته على: "تَقْطيبِ الوَجْهِ وإظْهارِ الغَضَبِ، يُقالُ: رَجُلٌ عَبوسٌ بفَتْحِ العَيْنِ، أيْ مُتَقَطِّبٌ"[2]. وليدُلَّ بصيغتِهِ على وقوعِ ذلك الفعلِ على سبيلِ الحصولِ والقطعِ، لا على سبيلِ الفرضِ والاحتمالِ. والغرضُ من إثباتِ العُبوس ووُقوعِهِ رفعُ مقامِ النبيِّ ﷺ بعتابِه: "فإنَّ عتابَ السيِّدِ لعبدِهِ تشريفٌ؛ فكيفَ من ربِّ الأرباب؟ ولله أنْ يُعاتبَ أنبياءَهُ بما شاءَ، ونحنُ نقولُهُ تلاوَةً لا إخبارًا"[3].

تـركُ العُـبوس لإيصالِ الدَّعوةِ إلى النُّفوس

والعبوس إما بمعنى التكرّه، وذلك أمر باطن، وإما تقطيب الوجه؛ وذلك أمر ظاهر، وإما الغضب وهو باطن كامن تظهره البوادر! فإن يكن التكرّه تبعَه تقطيب الوجه، فلرهافة حسّه ﷺ، ولطافة نفسه، وأنّ له نفسَ حرٍّ سيِّد، في ذروة العز والشرف والمجد والسؤدد، فلا يظهر خلاف ما يبطن ﷺ، فلم يكن يتكلّم بالشيء الذي يكره لحيائه، بل يتغيّر وجهه، فتفهم كراهيته، وفيه فضيلة الحياء، وأنّه محثوث عليه مالم ينته إلى الضّعف والخَوَر[4].

(1) ابن جرير، جامع البيان: 30/ 32، والواحديّ، أسباب النزول، ص: 479، 480.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 118.
(3) السمين، عمدة الحفاظ: 3/ 24.
(4) النووي، شرح صحيح مسلم: 15/ 78.

نكتةُ إضمار الفاعل في ﴿عَبَسَ﴾:

عـتـابُ الحَبيب
بأرقِّ الأساليب

أضمَرَ النظمُ الكريمُ فاعلَ الفعلِ ﴿عَبَسَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ بأنْ جعلَهُ ضميراً غائباً، ولم يَجعلْه ضميراً مُخاطَباً بأنْ يقولَ: (عبستَ) أوْ بأنْ يُصرِّحَ بالاسمِ العلَمِ الشَّريف (عبسَ محمدٌ)؛ لأنَّ في ذلك إسناداً للفعلِ بطريقةٍ فيها شيءٌ من الخُشونة، والموقفُ عتابٌ بلُطْفٍ ومُحاسبةٌ برقّةٍ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ اجتهدَ، فرجّحَ كفّةَ موعظةِ غيرِ المُسلمينَ على المُسلم طمَعاً في إسلامِهم وإسلام مَن وراءَهم، ومن ثمَّ كان العتابُ بلُطْفٍ، وكانَ الإسنادُ إلى ضميرِ الغائب دونَ لفظِ الخطابِ أوِ لفظ الاسمِ العلَمِ الصَّريح.

قال الهرريُّ: "وجاءَ في هذه المواضعِ بضمائرِ الغائبِ ﴿عَبَسَ﴾، ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾، ﴿جَآءَهُ﴾ إجلالًا له ﷺ، ولُطْفًا به؛ لما في المُشافهةِ بـ(تاء الخطابِ) ممّا لا يخفى"[1]. والعجبُ من ابنِ عطيّةَ في قولِه: "تقطُّبُ الوجهِ واربدادُهُ عندَ كراهيَةِ أمرٍ، وفي مُخاطبتِه بلفظِ ذكرِ (الغائبِ) مبالغةٌ في العَتب؛ لأنَّ في ذلك بعضَ الإعراض"[2].

وقد أحسن ابنُ عاشور في توجيه أسلوب الغَيْبة فقال: "وَلَمّا كانَ صُدورُ ذَلكَ مِنَ اللهِ لنَبيِّه ﷺ لَمْ يَشأ اللهُ أنْ يُفاتحَهُ بما يَتبادَرُ منْهُ أنَّهُ المَقْصودُ بالكَلام، فوَجَّهَهُ إليْه عَلَى أُسْلوب الغَيْبَة؛ ليَكونَ أوَّلُ ما يَقْرَعُ سَمْعَهُ باعثًا عَلَى أنْ يَتَرَقَّبَ المَعْنيَّ مِنْ ضَميرِ الغائبِ، فلا يُفاجئُهُ العِتابُ، وهَذا تَلَطُّفٌ مِنَ اللهِ برَسولِه ﷺ ليَقَعَ العِتابُ في نَفْسِه مُدَرَّجًا، وذَلكَ أهْوَنُ وقْعًا، ونَظيرُ هَذا قَوْلُهُ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التَّوْبَة: 43]، أخْبَرَهُ اللهُ بالعَفْوِ قَبْلَ أنْ يُخْبرَهُ بالذَّنْبِ حَتَّى سَكَنَ قَلْبُهُ، فكَذلكَ تَوْجيهُ العِتابِ إليْه مُسْنَدًا إلَى ضَميرِ الغائبِ، ثُمَّ جيءَ بضَمائرِ الغَيْبَةِ فذكْرُ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ تُظْهرُ المُرادَ مِنَ القصَّةِ، واتَّضَحَ المُرادُ مِنْ ضَميرِ الغَيْبَة"[3].

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 118.
(2) ابن عطية المحرر الوجيز: 5/ 436.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104.

التغايُرُ الصّيغيّ وأثرُهُ في الوُقوع الدّفعيّ والتّدريجيّ

دلالةُ الفعلِ (تولَّى) مادّةً وصيغةً:

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ الماضي (تولَّى) في قولِهِ تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ للدِّلالة بمادَّتِه على الإعراضِ بالوَجْهِ وإدارةِ الظَّهر معَ التحرُّكِ إلى جهةٍ مُغايرةٍ لجهةِ الإقبال إلى المُتحدِّث أوِ الجائي، وبصيغتِهِ على وقوعِ ذلك على سبيلِ القطع والحصولِ دونَ الفرضِ والاحتمال. كما تفيدُ الصيغةُ المزيدةُ حدوثَ التولّي تَدريجياً شيئاً فشيئاً؛ لأنَّ التولّي والإعراضَ يكونانِ بالانتقالِ التدريجيِّ، والفرقُ بينَ (العُبوس والتولّي) أنَّ العبوسَ تقطيبُ للوجهِ يحصُلُ بطريقةٍ دفعيَّة، وأمّا الإعراضُ فإنّه يقَعُ بالتدريجِ الحركيِّ، ومِن ثمَّ تغايرتِ الصّيغتان بين الثلاثيِّ المجرَّدِ والمَزيد فيه بالتاءِ والتضعيف، ونبّه البقاعي إلى أنَّ التولّيَ صيغةٌ تدلُّ على التكلُّف للفعلِ مع عدمِ رغبةٍ في وقوعِهِ؛ ليكونَ ذلك عذراً للنبيِّ ﷺ في انصرافِهِ عنه، فقال: "وآذنَ بمدحِهِ ﷺ بأنَّ ذلك خلافُ ما طبعَهُ عليه سُبحانه من رحمةِ المَساكين ومَحبّتِهم والسُّرورِ بقُربهم وصُحبتِهم بقوله: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ أي كلّف نفسَهُ الإعراضَ عنه رجاءَ أنْ يُسلِمَ أولئك الأشرافُ"[1].

وللفعل المعطوف هنا ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ دلالةٌ أخرى، وهي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم لم يتلبث عند صنيع ابن أم مكتوم بل صفح الصفح الجميل ثمّ أعرض، حيث إنّ الصحابي الجليل قد ظهر له في موقف لا ينبغي، وإعراضه عنه انصراف عن داعي الغضب أن يَقْوى في نفسه فيُحْمَل على المجازاة بالعدل، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم أحلَمُ وأرحمُ من أن يجزيه بالمثل، وهو كذلك انصراف عن أن يقابله بما يستحق من الإسكات والكَفّ، فإنه تولى عن توجيه أي عتاب له أمام الملأ لئلا يكسر خاطره.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 21/ 251.

دلالةُ الإجمالِ والتفصيل في الفِعلينِ وفاعلَيهما:

الإجمالُ والتفصيل تشويقٌ للتفاعُل معَ التنزيل

أجملَ النّظمُ الكريم في فعلَي (العُبوس والتولّي) وفي ضَميريهما في قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ للتشويقِ إلى التفصيلِ والبيان، قالَ ابنُ عاشور: "افْتِتاحُ هَذِهِ السّورَةِ بِفِعْلَيْنِ مُتَحَمِّلَيْنِ لِضَمِيرٍ لا مَعادَ لَهُ في الكَلامِ تَشْوِيقٌ لِما سَيورَدُ بَعْدَهُما، والفِعْلانِ يُشْعِرانِ بِأنَّ المَحْكِيَّ حادِثٌ عَظِيمٌ، فأمّا الضَّمائِرُ فيُبَيِّنُ إبْهامَها قَوْلُهُ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ وأمّا الحادِثُ فيَتَبَيَّنُ مِنْ ذِكْرِ الأعْمَى ومَنِ اسْتَغْنَى"[1].

دلالةُ الاستعارةِ التصريحيَّة في (تولّى):

عـدمُ الاكـتراثِ بالمُحاوَرة ابتعادٌ عنِ المُجالَسة

استعارَ النظمُ الكريم فعلَ (التولّي) في قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ لعدمِ الاهتمامِ والاكتراثِ والاشتغالِ بتحقيقِ مَطلوبِ السّائل؛ إذ شبّه النظمُ عدمَ الاشتغالِ بسُؤال السّائل وعدمَ الإقبالِ على ذلك الزّائر بالتحرُّكِ من المكانِ والانتقالِ إلى مكانٍ بعيدٍ عنه. ومن المعلوم أنَّ النبيَّ ﷺ لم يخرجْ من ذلك المكان، وإنَّما انصرفَ عن السائل بالكلامِ والحَديث مع مُشركي قريش، والجامعُ بين طرفَي التشبيه الابتعادُ والانفصالُ، والغرضُ من الاستعارة إظهارُ البُعدِ المعنويِّ وعدمِ الانشغالِ بجوابِ السائل بمنزلةِ المتحرِّك عن مُجالستِه والمُنصرفِ عنه فلا يسمَعُهُ. قال ابنُ عاشور: "والتَّوَلّي: أصْلُهُ تحوّل الذّات عَن مَكانِها، ويُسْتَعارُ لِعَدَمِ اشْتِغالِ المَرْءِ بِكَلامٍ يُلْقَى إلَيْهِ أوْ جَلِيسٍ يَحِلُّ عِنْدَهُ، وهوَ هُنا مُسْتَعارٌ لِعَدَمِ الِاشْتِغالِ بِسُؤالِ سائِلٍ ولِعَدَمِ الإقْبالِ عَلَى الزّائِرِ"[2].

حذفُ مُتعلَّقِ العُبوسِ والتولّي:

التشويقُ لسببِ العُبوس والتولّي تحفيزٌ لارتباطِ السّامعِ بالتّالي

أضمرَ النظمُ فاعِلَي العُبوسِ والتولّي وحذفَ مَعْمولَهُما والمتعلِّق بهما في قولِه تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ فلم يذكرِ النظمُ المعبوسَ عليه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 103.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104.

والمُتولّى عنه؛ لظهورِ أنَّه عبوسٌ عن الَّذي مَجيئُهُ كانَ سبباً لهُ، وأنَّه تولٍّ عن الَّذي مجيئه كان سبباً للتولّي، كما يحدثُ التشويق لمعرفةِ ذلك السَّبب في وقوع فعلَيِ العُبوس والتولّي[1].

دلالةُ ﴿أَن﴾ والغرضُ منها:

تحقيقُ العلّيَّة بالتّعبيرِ بالفعليَّة

عبّرَ النظمُ الكريمُ بـ﴿أَن﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾؛ للدِّلالة على المصدريَّةِ، فيُسبَكُ منها مَعَ ما بعدَها مصدرٌ مؤوّلٌ دالٌّ على التعليل؛ ويكونُ مجيءُ الأعمى علّةً باعثةً لكلٍّ من العُبوس منهُ والتولّي عنه، ولذا يتعلَّقُ كلٌّ من الفعلين على سبيلِ التنازُع بحرفِ جرٍّ محذوفٍ معَ (أنْ وأنّ) على سبيلِ الاطِّراد، والتقديرُ: (لِأنْ جاءَهُ الأعمى)، قال ابنُ عاشور: "﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ مَجْرورٌ بلام الجَرِّ، مَحْذوفٌ مَعَ (أنْ)، وهوَ حَذْفٌ مُطَّرِدٌ، وهوَ مُتَعَلِّقٌ بفِعْلَيْ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ عَلَى طَريقَةِ التَّنازُعِ"[2].

المَوقِعُ الإعرابيُّ للمصدرِ المؤوَّل ﴿أَن جَآءَهُ﴾:

أثرُ دلالةِ (الواو) على الترتيب في الترجيحِ والتّحقيق

لمّا كان المصدرُ المُؤوّل دالًّا على التعليلِ بـ(لام) مُطّردٍ حذفُها في قولِهِ تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾، وقد تعلَّق (اللّامُ) بكلٍّ من الفعلين على سبيلِ التنازع، فإنَّ المصدرَ المُؤوَّلَ يعدُّ مفعولاً لأجلِهِ لكلٍّ من الفعلين السّابقين. وجوّزَ البصريّونَ والكوفيّونَ إعمالَ كلٍّ في المَعمول، ورجّحَ البصريّونَ إعمالَ الثاني لقُربِهِ، والكوفيّونَ إعمالَ الأوَّلِ لسَبقِهِ، فيكونُ المفعولُ لأجله إمّا منصوباً بالفعلِ ﴿عَبَسَ﴾ أوْ منصوباً بالفعلِ ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾، ويُضمَرُ معَ الآخر مفعولاً لأجله، والتقديرُ: (عبسَ لأنْ جاءَهُ الأعمى وتولَّى لذلك) أوْ (تولَّى لأنْ جاءَهُ الأعمَى وعبَسَ لذلك). وذهبَ الزمخشريُّ: "إلى إعمالِ الأوّل؛ بناءً على مذهبِ الكوفيّين، حيثُ قال: (عبسَ لِأنْ جاءَهُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104.

الأعمى وأعرضَ لذلك)؛ لأنَّ لُطفَ المعنى معَه، فإنَّ (الواو) وإنْ لم تدلَّ على (الترتيب)، لكنَّ النظم يقتضيه، فلا يُناسبُ أنْ يقال: (تولَّى لأنْ جاءَهُ الأعمى وعبسَ لذلك)؛ لأنَّ التولّيَ بعدَ العُبوس كما يَشهَدُ له الحالُ"[1].

سرُّ التعبيرِ بالمصدرِ المؤوَّل ﴿أَن جَآءَهُ﴾:

كمالُ الخِطاب بتحقيقِ مَناطِ العِتاب

عبّرَ النظم الكريمُ بالمصدرِ المُؤَوَّل دون الصَّريح في قولِهِ تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾؛ للدِّلالة على ربطِ حَدَثَي العُبوس والتولّي بمجيءِ الأعمى في الزَّمن الماضي، في حين لو عبَّر بالمصدرِ الصَّريح (لمجيءِ) لما أفادَ ارتباطَ ذينِك الحدثينِ الماضيين بالمَجيء الماضي، وفي المضيِّ دلالةٌ على تحقُّقِ وقوعِ المجيء، وأنَّ العلَّة الماضيةَ قد تحقَّقت ونجمَ عن ذلك تحقُّقُ العُبوس والتولّي. كما أفادَ التعبير بالمصدر المؤوَّل أنَّ العبوس والتولّيَ كانا لذاتِ المجيءِ دونَ حالٍ من أحوالِهِ أوْ شأنٍ من شؤونِهِ؛ وفيه يظهرُ تحقيقُ مناطِ العتاب؛ وهو تعلُّقُ العُبوس والتولّي بالمجيءِ نفسِهِ دونَ الإلحاحِ بالسُّؤالِ أوْ قطعِ كلامِهِ ﷺ عن جُلسائِهِ من الكُفّار.

دلالةُ الفعلِ (جاءَ) مادّةً وصيغةً:

تكلُّفُ الحُضور يوجبُ الإقبالَ عليهِ بالسُّرور

عبّرَ النظمُ الكريم بفعلِ (المَجيءِ) في قولِهِ تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾؛ للدِّلالة على تكلُّفِ القدومِ والإتيان، إذِ المَجيءُ الانتقالُ في المكانِ بصعوبةٍ وتكلُّف، وقد اقترنَ بعاهةٍ مَرَضيَّةٍ تُؤذِنُ بصُعوبةِ الإتيان، فيكونُ الانصرافُ عنه بعد تكلُّفِه مُستَحِقًّا للعتاب. كما يدلُّ الفعلُ بصيغتِهِ الماضية على حصولِ ذلك المجيءِ بشكلٍ مقطوعٍ به لا على سبيلِ الفرضِ والاحتمال، ومن ثمَّ كان العتابُ ووُجدتِ المساءَلَةُ.

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 291.

دلالةُ الطِّباق في ﴿جَآءَهُ﴾:

التّـولّي بقَصْدِ الهُدى والمَجيءُ بقَصْدِ الذِّكرى

عبّرَ النظمُ الكريم بأسلوبِ (الطّباق) البديعيِّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ﴾؛ إذِ التولّي هو الإدبارُ إلى جهةِ الخَلف، والمَجيءُ هو الإتيانُ والحضورُ، فيكونُ بينَ التولّي والمجيءِ تضادٌ؛ إذ ابنُ أمِّ مكتوم ﷺ يُقبِلُ ويجيءُ، والنبيُّ ﷺ يتولَّى ويُعرِضُ وينصرفُ عنه، فتكونُ الحركةُ مُتعاكسةً، وهي تدلُّ على رغبةٍ نبويّةٍ بهداية المشركينَ ورغبةٍ عميقةٍ من ابنِ مكتوم بالتزكّي والانتفاعِ بالذكرى، وكِلتاهما مَحمودتا المَقصَد.

دلالةُ التعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾:

العِبرةُ بعُمومِ اللَّفظِ لا بخُصوصِ السَّبب

عبّرَ النظمُ الكريم بلفظِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ مُعرَّفاً بـ(أل) في قولِهِ تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ إمّا للدِّلالة على العَهْد في أعمىً معيَّن، وهو ابنُ أمِّ مَكتوم[1]، وإمّا للجنس دفعاً لتوهُّم الاختصاصِ بالأعمَى المعيَّن، وإيماءً إلى أنَّ كلَّ ضعيفٍ من مثلِهِ يَستحِقُّ الإقبالَ عليه والرَّأفةَ به"[2].

العُدولُ عن الاسمِ العلَم إلى الوصفِ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾:

صاحِبُ الضَّرَرِ أولى بالاهتمامِ مِنَ الكافرينَ وأجْدَر

عدَلَ النظمُ الكريمُ عنِ التعبيرِ بالاسمِ العلَم (ابن أمّ مكتوم) إلى الوصفِ بـ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ لمناسبات ذكرها البيضاويُّ بقوله: "وذكرُ ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ للإشعارِ بعُذْرِهِ في الإقدامِ على قَطْعِ كلامِ رسولِ الله ﷺ بالقوم، والدّلالةِ على أنَّه أحقُّ بالرّأفة والرِّفق، أوْ لزيادةِ الإنكارِ؛ كأنّه قال: (تولّى لكونِهِ أعمى)"[3].

---

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 118، وهو عبد الله بن قيس - ويقال: عمرو - بن زائدة بن الأصمّ بن رواحة بن حجر بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤيّ ابن غالب، وأمّ مكتوم: أمُّه فلذا تُثبت ألف: (ابن) قبلها فيقال عبد الله بن قيس ابن أمّ مكتوم على حذف العاطف، يُنظر: ابن حجر: الإصابة: 4/ 494.

(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1784.

(3) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 286.

قال الطّيبيّ في توضيحِ المُناسبةِ الأوْلى: "أوْ في تلك الصّفة من تمهيدِ العُذرِ، وأنّه أعمى، لم يهتدِ إلى عدم الإقدامِ بين يدَيك، وقطعِ كلامِك عن كلام القوم، اعتذارٌ عندَ الكرام، خصوصاً عندَ مثلك"[1]، فيكونُ ذلك الوصفُ إبانةً عن عُذرِ ابنِ أمِّ مكتوم في قَطْعِهِ لكلامِ رسولِ الله ﷺ معَ القوم.

وأما مناسبة (الدّلالةِ على أنَّه أحقُّ بالرّأفة والرِّفق) فقال ابن عاشور أنها جاءت "تَرْقيقًا لِلنَّبيءِ ﷺ؛ ليَكونَ العِتابُ مَلْحوظًا فيهِ أنَّهُ لَمّا كانَ صاحِبَ ضَرارَةٍ فهوَ أجْدَرُ بالعِنايَةِ بهِ؛ لِأنَّ مِثْلَهُ يَكونُ سَريعًا إلَى انْكِسارِ خاطِرِهِ"[2].

وأوضحَ القونويّ المناسبةَ الثالثة (أو لزيادة الإنكار) بقوله: "فإنَّ أصلَ الإنكار حصلَ مِن دلالةِ المَقام كأنَّه تولَّى لكونِهِ أعمى، وهو لا يليقُ بخُلُقِه العظيم، كما أنَّ (الالتفاتَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ لذلك، ... فتمَّ الكلامُ عندَه فيوقَفُ عليه، وليس ما بعدَهُ مفعولَه، بل هو ابتداءُ كلام"[3].

وأشارَ القونويُّ إلى فائدةٍ أُخرى وراءَ العُدول، عبّر عنها بقوله: "فلعلَّ التَّعْبيرَ بـ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ للتعريضِ بصناديدِ قريش بأنَّهم - مع كونِهم بَصيرينَ - مَحرومونَ عن النّظر في المُعجزات، بسَبَبِ التقليد والإعراضِ عنِ التَّحقيق، وهو - رَضي اللّه تَعالَى عنه - مع كونِهِ أعمَى غيرَ راءٍ أكثرَ الآياتِ الدّالَّة عَلَى صِدق الرَّسول ﷺ، أمعنَ الفكرَ في أحوالِهِ ﷺ، وصدَّقَ به؛ فهُم عُميٌ في نفسِ الأمر، وهو رضيَ اللّه تَعالَى بصيرٌ في الحَقيقَة، وللإشارَة إلَى هذه النُّكْتَة الرَّشيقة عبّرَ بـ﴿ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ ففيه تعظيمٌ له ومُلائمٌ لكونِهِ من كِبارِ الصَّحابة"[4].

دلالةُ (الواو) والغرضُ منها في ﴿وَمَا﴾:

عبّرَ النظمُ الكريم بـ(الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾؛ للدِّلالة على الحالِ[5]، فتكونُ الجملةُ حاليّةً مُقيِّدةً فِعلَي العُبوس والتولّي بالاستفهامِ عن الدّرايةِ

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 292.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 104.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 120.
(4) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 86.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 105.

عـدمُ الـدّرايـة داعـيـةٌ لتنفيذِ الوَصايا

المُنكَرةِ، وبياناً لهيئةِ الفاعلِ الغائبِ بأنّه لا يحيطُ علمُهُ ولا يُدرك الفائدةَ أينَ تكمُنُ؟ وبناءً عليه يتوجّبُ تنفيذُ مُقتضى العتاب بالكفِّ عن ذلك الفعلِ المُعاتَبِ عليه.

دلالةُ (ما) والغرضُ منها:

الاستفهامُ عندَ العِتاب يستلزمُ الـلُّـطـفَ في الخِطاب

عبّرَ النظمُ الكريم بـ(ما) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾؛ للدّلالة على الاستفهامِ المطلوبِ به تفسيرُ حقيقةِ الشّيء، للوقوفِ على طبيعتِهِ بالشّرح والبيان، فالمَعنى: ما يَجعلكُ دارياً وعالماً بترجّي التزكّي له؟ قال ابن عاشور: "والاسْتِفْهامُ في هَذِهِ التَّراكيبِ مُرادٌ مِنْهُ التَّنْبيهُ عَلَى مَغْفولٍ عَنْهُ، ثُمَّ تَقَعُ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ؛ نَحْوَ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣﴾ [القارِعَة: 3]، ونَحْوَ قَوْلِهِ هُنا: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾"[1]، والغرضُ من الاستفهامِ معناهُ المجازيّ وهو الإنكارُ لدرايتِهِ ﷺ بحصولِ التزكّي للسّائل، وإيرادُ الإنكار بالاستفهامِ عن العلّم دالٌّ على التلطُّفِ في المُعاتبة والرقّةِ في العبارة.

دلالةُ الالتفاتِ في ﴿يُدْرِيكَ﴾:

الإيـنـاسُ بعدَ الإيـحـاش والإقـبـالُ بعدَ الإعراض

التفتَ النظمُ الكريمُ من ضميرِ الغائبِ إلى ضميرِ المُخاطَب في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾؛ فـ: "جيءَ بضَمائِرِ الخِطابِ عَلَى طَريقَةِ الالتِفاتِ"[2]؛ وذلك للدّلالة بحسبِ سياقِ الخطابِ إلى جَعْلِ النبيِّ ﷺ مُخاطباً ومقبَلاً عليه؛ ليلتذَّ بخطابِ الله تعالى له، قال القونوي: "ولا يخفى أنَّ السّعيَ في إزاحةِ الشِّرك أهمُّ؛ لا سيَّما أنَّ فيه إعلاءَ الدين وتكميلَ النفوس النّاقصة، الّذي هوَ المقصودُ من بعثة الرَّسول ﷺ، فهم بهذا الاعتبار أحقُّ بالاهتمامِ بهم، وقد عرفتَ أنَّ تعبُّسَه ﷺ وتولّيَه لتأليفِ قلوبِ الصَّناديد؛ فالإنكارُ وزيادتُهُ بناءً عَلَى ظاهرِ الحال، وكذا الكَلام في (الالتفات)؛ عَلَى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 105.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 105.

أنَّ الالتفات في مثلِهِ يَنْبَغي أنْ يُحمَلَ عَلَى اللُّطف بلذَّةِ الخطاب بعدَ قولِهِ: ﴿عَبَسَ﴾"[1]، "وأنَّ الالتفاتَ إلى الخطابِ في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾؛ إيناسٌ بعدَ إيحاش، وإقبالٌ بعدَ إعراض"[2]. في حينِ رأى الزمخشريُّ والرازيّ والبيضاويّ أنَّ الالتفاتَ دالٌّ على مزيدِ الإنكار، قالَ الرازي: "واعْلَمْ أنَّ في الإخْبارِ عَمّا فرَطَ مِنْ رَسولِ اللّه، ثُمَّ الإقْبالِ عَلَيْهِ بالخِطابِ؛ دَليلٌ عَلَى زيادَةِ الإنْكارِ، كَمَنْ يَشْكو إلَى النّاسِ جانيًا جَنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يُقْبِلُ عَلَى الجاني إذا حَميَ في الشِّكايَةِ مواجِهًا بالتَّوْبيخِ وإلْزامِ الحُجَّةِ"[3]، وذلك أنَّهم علَّلوا ذكرَ الوصفِ (أعمَى) بزيادةِ الإنكارِ، فيكونُ الالتفاتُ إنكارًا أيضًا.

دلالةُ (لعلَّ) والغرضُ منها:

ترجّي التزكّي يستلزمُ الاهتمامَ والتبنّي

عبّرَ النظمُ الكريمُ بالحرفِ (لعلّ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾؛ للدِّلالة على الترجّي؛ فإنَّ ابنَ أمِّ مكتوم ﷺ كان يرجى له التزكّي من سُؤال النبيِّ ﷺ، قال القونويّ: "والترجّي في الآية للدّلالة على أنَّ رجاءَ تزكّيه أوْ كونَه ممَّن يُرجَى منه ذلك؛ كافٍ في الامتناعِ عن العُبوس له، والإعراضِ عنه، فكيفَ وقد كانَ تطهُّرُه مُحقّقًا؛ لأنَّه من السّابقين إلى الإسلام؟"[4]، وفي الآيةِ: "تعريضٌ وإشعارٌ بأنّ مَن تعرَّضَ ﷺ لتزكيتهم وتذكيرِهم من أشرافِ قريشٍ لا يُرجَى منهم التزكّي والتذكُّرُ أصلاً"[5].

تحديدُ مرجعِ الضّمير في ﴿لَعَلَّهُۥ﴾:

تحديدُ مَرجعِ الضَّمير وأثرُ ذلك في التأويلِ والتّصوير

اختلفَ المفسِّرون في مَرجِعِ الضَّمير الغائبِ المتّصِل بـ(لعلَّ)

(1) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 86.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 21/ 251، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1847.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 53.
(4) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 87، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 122.
(5) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1784.

وتحديدِ المُترجّي تبعاً له، وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾، على أقوالٍ يمكنُ إجمالُها في احتمالَين:

أحدهما: أنّ الضّمير في ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ عائدٌ إلى (ابنِ أمِّ مكتوم)، والمُترجّي حينئذٍ إمّا الله تعالى، ولمّا كان الترجّي منه ممتنعاً لا يُتصوّرُ وقوعُهُ لما فيه من عدم العلم والشكِّ في الحصول، فلا بدَّ من إما الاستعارة التصريحيَّة للدلالةِ على القطْع؛ لأنَّ (لَعَلَّ) من مثلِ كلام الجبابرةِ قطعٌ في حصولِ المَطموع فيه، أوِ الاستعارةُ التمثيليّة، بأنّه تعالى يُعامِلُه مُعاملةَ مَن يَطمَعُ ويَرجو[1]. وإمّا المترجّي هو الرسولُ ﷺ؛ وهو قريبٌ من القطع؛ لأنّه كان من كبارِ الصَّحابة والسّابقين إلى الإسلام، وإنَّ ذلك الترجّي كافٍ في الاهتمام به وعدم الانصرافِ عنه. وإما المترجّي هو ابنُ أمِ مكتوم؛ لأنّه المتعلِّم الباحثُ عن التزكّي؛ فإنَّ ذلك أيضاً كافٍ في عدمِ الانصرافِ عنهُ؛ لترجّيهِ التزكية.

والثاني: أنّ الضمير في ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ عائدٌ إلى (الكافر)، ويتعيّنُ أنَّ المترجّي هو الرسولُ ﷺ، وقد طَمِعَ في إيمانِهِ، أي: "أنّك طَمِعْتَ في تزكّيه بالإسلام وتذكُّرِه بالموعظة، ولذلك أعرضتَ عن غيره؛ فالضَّمير للكافرِ، والترجّي حينَئِذٍ للرّسول ﷺ، أي إنّك طَمِعْتَ في تزكيتِهِ بالإسْلام لما مَرَّ من أنَّ السّعيَ في إزاحة الشِّرك هوَ الأهمّ، وأنَّ إيمانَهُم لكونِهِم رؤساءَهم يكون سببًا لإيمانِ غيرهم، وهذا خيرٌ في نفسِهِ، لكنَّه عوتِبَ به ﷺ[2]. وقال الطّيبيُّ: "ثمَّ في معنى الترجّي الَّذي يُعطيه ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ تمهيدُ عُذرٍ له صلواتُ الله عليه، جبْراً لذلك الخطابِ المُشتمل على التَّوبيخ، يعني: أعذرناك لأنّك حريصٌ على إسلام القوم، فأدَّى اجتهادُكَ إلى أنْ تُقبِلَ عليهم وتُعرِضَ عن الأعمى، ولو دريتَ ذلك ما فرَطتَ ذلك، أي: وإنْ كان خَفيًّا عليك يا رسول الله، كأنَّ الله تعالى يعتذرُ عن رسولِهِ؟"[3]، ولكنَّه: "ضُعِّفَ بعدمِ تقدُّمِ ذكرِ (الكافر)، وبإفرادِ الضَّمير، والظّاهرُ جمعُهُ؛ أي بناءً على المشهورِ في أنَّ مَن تشاغَلَ ﷺ به كان جَمْعاً، وجاءَ في بعضِ الرِّوايات أنَّه كان واحداً"[4].

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 293.
(2) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 88.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 292.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 243.

دلالةُ صيغة التفعُّل والمضارعة في ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾:

التـزكيـةُ والإحسان شِعارُ أهلِ الإيمان

عبّر النظمُ الكريم بالفعلِ المُضارع ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ في قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾؛ للدّلالة على حصولِ التزكيةِ على سبيلِ التجدُّد الاستمراريّ، كما تفيدُ الصّيغة حصولَ التزكيةِ على سبيلِ التدرُّج شيئاً فشيئاً؛ لأنَّ التزكيةَ تطهُّرٌ من الآثام وتخليةٌ من الأوهام، وهذه لا تحصلُ دفعةً واحدةً. والفعلُ ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ أصلُه: "يَتَزَكَّى، قُلِبَتِ التّاءُ زايًا لِتَقارُبِ مَخْرَجَيْهِما؛ قَصْدًا ليَتَأتَّى الإدْغامُ، والتَّزَكّي: مُطاوِعُ زَكّاهُ، أيْ يَحْصُلُ أثَرُ التَّزْكِيَةِ في نَفْسِه[1]. وأشارَ ابنُ عاشور إلى فائدةٍ أُخرى للصّيغة، وهي الدِّلالةُ على المُبالغة والزّيادة في التزكيةِ العمليَّة عن التزكيةِ الأصليَّةِ الواقعةِ بالإيمان، فقال: "المَعْنَى: انْظُرْ فقَدْ يَكونُ تَزَكّيهِ مَرْجوًّا، أيْ إذا أقْبَلْتَ عَلَيْهِ بالإرْشادِ زادَ الإيمانُ رُسوخًا في نَفْسِه، وفَعَلَ خَيْراتٍ كَثيرَةً مِمّا تُرْشِدُهُ إلَيْهِ، فزادَ تَزَكّيهِ، فالمُرادُ بـ(يَتَزَكَّى) تَزْكِيَةٌ زائِدَةٌ عَلَى تَزْكِيَةِ الإيمان بالتحلّي بفَضائِلِ شَرائِعِهِ ومَكارِمِ أخْلاقِهِ مِمّا يُفيضُهُ هَدْيُكَ عَلَيْهِ"[2]. وأوضحَ الماتريديُّ تلك المبالغةَ والزيادةَ في الصيغة بقولِه: "أي: يتزكّى بعملِه ونيّتِه وقولِه"[3].

دلالةُ المَوقعِ الإعرابيّ لجملةِ ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾:

الاستئنافُ والتبعيّة توجبانِ الانقيادَ لأمر الله بالكلّيّة

اختلفَ المفسِّرون في تحديدِ موقعِ جُملةِ ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ على قولين، أحدهما: أنَّها جملةٌ استئنافيّةٌ بيانيّةٌ غيرُ مُرتبطةٍ بالعاملِ الَّذي قبلَها؛ إذ نشأ سؤالٌ منَ العتابِ السّابق وإنكارِ الدّراية عن شأنِ ذلك الأعمى المُتسائلِ وحالِه، فجاءَ الجوابُ ببيانِ أنَّ لهُ شأناً وحالاً يَتنافى معَ الإعراضِ عنهُ والعُبوسِ بوَجهه، فيكونُ الكلامُ قد تمَّ عندَ قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾، ثمَّ استأنفَ البيانَ[4].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 106.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 106.
(3) الماتريدي، تأويلات أهل السنة: 10/ 420.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 87، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 122.

والثاني: أنَّها جملةٌ واقعةٌ في محلِّ المفعولِ بهِ للفعلِ ﴿يُدْرِيكَ﴾، فتكونُ مرتبطةً بما قبلَها، وتكونُ الدرايةُ مُتعلِّقةً بالترجّي، والكلامُ متصلٌ، قالَ ابنُ عاشور: "وَفِعْلُ ﴿يُدْرِيكَ﴾ مُعَلَّقٌ عَنِ العَمَلِ في مَفْعولَيْهِ؛ لِوُرودِ حَرْفِ (لَعَلَّ) بَعْدَهُ؛ فإنَّ (لَعَلَّ) مِنْ موجباتِ تَعْليقِ (أفْعالِ القُلوبِ) عَلَى ما أثْبَتَهُ أبو عَليٍّ الفارِسيُّ في (التَّذْكِرَةِ)؛ إلْحاقًا لِلتَّرَجّي بالِاسْتِفْهامِ في أنَّهُ طَلَبٌ، فلَمّا عُلِّقَ فِعْلُ ﴿يُدْرِيكَ﴾ عَنِ العَمَلِ صارَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ إلَى ثَلاثَةِ مَفاعيلَ، وبَقِيَ مُتَعَدّيًا إلَى مَفْعولٍ واحِدٍ بهَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ الَّتي فيهِ، فصارَ ما بَعْدَهُ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً"[1].

والَّذي يبدو أنّها لا تكونُ مستأنفةً على هذا التوجيهِ؛ لأنَّ الفعلَ مُعلَّقٌ عن العمَلِ في اللّفظ دونَ المعنى، وجملةُ ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ في محلِّ النصبِ مَفعولاً به ثانياً، ويكونُ من التعليق للمفعول الثاني دونَ الأوَّلِ. ورجَّحَ القونويّ القولَ الأوّلَ في قولِهِ: "وقيلَ ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ سادٌّ مسدَّ مَفْعوله؛ إذ الفعْل متعلِّقٌ به؛ إذِ الترجّي جارٍ مُجرى الاسْتفْهام في كونِهِ للطّلب؛ فلا يُقدَّرُ حينَئِذٍ (بحالِهِ)، وما اختارَهُ المُصَنّفُ أقلُّ تكلُّفًا[2].

وقد عرضَ السّمينُ كلا القولين مُرجِّحاً الثاني بقوله: "الظّاهرُ إجراءُ الترجّي مُجرى الاستفهام؛ لِما بينَهُما من معنى الطَّلبِ في التعليق؛ لأنَّ المعنى منصَبٌّ على تَسَلُّطِ الدِّراية على الترجّي؛ إذِ التقدير: (لا يَدْري ما هو مُترجًّى منه التزكيةُ أوِ التذكُّرُ، وقيل: الوقفُ على ﴿يُدْرِيكَ﴾، والابتداءُ بما بعدَهُ على معنى: (وما يُطْلِعُك على أمرِهِ وعاقبةِ حالِه)، ثمَّ ابتدأ فقالَ: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾"[3]. والظّاهرُ أنَّها جملةٌ مُتعلِّقةٌ بما قبلَها[4]؛ لأنَّ فعلَ الدِّرايةِ المُستفهمَ عنه مُتوقَّفٌ في حصولِ التزكيةِ أوِ التذكُّرِ لهُ، وكِلاهما أمرانِ مُهمّانِ للسّائل، فكيفَ يتمُّ العُبوس والصُّدودُ عنه؟.

نكتةُ العطفِ بـ﴿أَوْ﴾:

عطفَ النظمُ الكريمُ بـ﴿أَوْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ﴾؛ للدِّلالة على الترديدِ بينَ الأمرينِ المُترجَّيين، والمعنى: أيُّ شيءٍ جَعلَكَ دارياً بوقوعِ تزكّيه أوْ تذكُّره،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 106.
(2) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 87.
(3) السمين، الدر المصون: 10/ 686.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 242.

والغرضُ من العطفِ بها الإشارةُ إلى أنَّه لا يخلو حالُ مَن يسألُكَ في أمورِ دينِهِ أنْ يكونَ مُتزكّياً أو متذكِّراً، وفي ذلك رفعٌ لمقامِ النبيِّ ﷺ، وأنَّ الّذي يأتيهِ سائلاً العلمَ فلا يخلو حالُهُ بعدَ الوعظ من كونِهِ متزكّياً أوْ مُتذكِّراً. قال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾، أيْ ما يُدْريكَ أنْ يَحْصُلَ أحَدُ الأمْرَيْنِ، وكِلاهُما مُهِمٌّ، أيْ تَحْصُلُ الذِّكْرَى في نَفْسِهِ بالإرْشادِ لِما لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ أوْ تَذَكُّرُ لِما كانَ في غَفْلَةٍ عَنْهُ"[1]، فقوله: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ﴾، عطفٌ على ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ داخلٌ معَهُ في حُكم الترجّي"[2].

التردّدُ بينَ الأمرينِ لتجويزِ الجَمْعِ بينَ الخَصلتينِ

دلالةُ الفعلِ المضارع ﴿يَذَّكَّرُ﴾ مادّةً وصيغةً:

عبَّر النظمُ الكريم بالفعلِ المضارع ﴿يَذَّكَّرُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ﴾؛ للدّلالة بمادّتِه على حُصولِ التذكُّر لأمرٍ مَعلوم بعدَ النِّسيان، قال ابن عاشور: "والتَّذَكُّرُ: حُصولُ أثَرِ التَّذْكيرِ، فهوَ خُطورُ أمْرٍ مَعْلوم في الذِّهْنِ بَعْدَ نِسْيانِه؛ إذْ هوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الذِّكْرِ بضَمِّ الذّال"[3]، وهو أمرٌ مهمٌّ في أخذِ العلْم؛ إذ كثيراً ما يَعرِضُ النّسيان، فيكونُ الجوابُ مُذكِّراً للسّائل. وللدّلالة بصيغتِهِ المضارعة على حصولِ التذكُّر على سبيل الاستمرارِ التجدُّديِّ، إذ لا يخلو حالُ مَن سألَ النبيَّ ﷺ عن العلْم أنَّه يحصل له التذكُّرُ بقيدِ الاستمرار. كما تفيدُ صيغة الافتعال على حصولِ التذكُّرِ بطريق التدريج شيئاً فشيئاً، معَ المبالغةِ والزّيادة في التذكُّرِ لعُمق العلم النبوي، وفي ذلك مدحٌ لكمالِ علْم النبيِّ ﷺ وكمالِ تعليمِهِ؛ إذ يزدادُ التذكُّر معهُ للعلْم والمَعرفة.

مَن تعلّم مِنَ الرّسول تذكَّرَ كلَّ خيرٍ مَأمول

سرُّ تقديمِ التزكّي على التذكُّر:

قدّمَ النظمُ الكريم فعلَ (التزكّي) على فعلِ (التذكُّر) عندَ

التزكّي تخلٍّ وتَطَهُّرٌ، والتذكُّرُ تحلٍّ وتدبُّرٌ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 122.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 106.

العطفِ بينَهُما في قولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾؛ لتَقدُّم التخلية على التحلية[1]؛ لأنّ قولَه: ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ من بابِ التخليةِ منَ الآثام، وقوله: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾ من بابِ التّحليةِ ببعضِ الطّاعات"[2]، والتزكّيَ أهمُّ من التذكُّر؛ لما فيه من تطهُّرٍ ونموٍّ بالإرشادِ والعلْم، بخلافِ التذكُّر فإنَّه دفعٌ للغفلةِ والذهولِ والنِّسيان.

دلالةُ (الفاءِ) والغَرَضُ مِنها:

غـايـةُ الـتـزكّي والتذكُّر الانتفاعُ والتبَصُّر

عبَّرَ النظمُ الكريمُ بـ(الفاء) العاطفةِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ﴾؛ للدِّلالة على السّببيَّة؛ "لأنَّ قبولَ الموعظةِ سببٌ لانتفاعِهِ بها"[3]، والغرضُ من بيانِ نتيجةِ التزكّي والتذكُّر إظهارُ أهميّةِ الانتفاع؛ لأنَّ التعلُّمَ والتذكُّرَ لما عُلِمَ لا يكمُلانِ إلّا بحصولِ النّفعِ واستقرارِ الانتفاعِ.

دلالةُ الفعل (تنفعهُ) مادّةً وصيغةً:

المَـشـقّـةُ في التكليف والرِّفْقُ بالنّاتجِ اللَّطيف

عبّرَ النظمُ الكريم بفعلِ (النّفْع) مُضارِعاً في قولِهِ تعالى: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾؛ للدِّلالة بمادّتِهِ على حُصولِ فائدةٍ مترتّبةٍ على سُؤالٍ أوْ فعلٍ، وبصيغتِهِ المضارعة على حُصولِ ذلك النّفع على سبيلِ التجدُّدِ الاستمراريِّ، بحيث يتحقّقُ أثر الذّكرى والموعظةُ وفائدتُهما في نفسِهِ وسُلوكِه وعملِهِ بشكلٍ مُستمرٍّ ودائم. ونلمحُ تغايراً بينَ فعلَي (التزكّي والتذكُّر) وفعلِ (النفع)؛ إذ عُبِّرَ عن مَرجوِّهِ بصيغتينِ صرفيّتينِ مَزيدتين؛ للدّلالة على الزّيادة والمبالغةِ في (التزكّي والتذكُّر)، في حينِ ترتّبَ النفعُ بصيغةِ المجرَّد، وفي ذلك إشارةٌ إلى الفرقِ بين فعلَي الاكتسابِ الذي يحتاجُ إلى تكلُّفٍ ومشقّةٍ، والنتيجةِ الّتي تترتّبُ عليهما بكلِّ سَلاسةٍ ويُسْرٍ.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 242.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 122.
(3) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 88.

تعدُّدُ القراءاتِ في ﴿فَتَنفَعَهُ﴾:

الرّفْعُ والنّصْب دالّانِ على التفرُّعِ والتسبُّب

قرأ الجُمهورُ الفعلَ المضارعَ ﴿فَتَنفَعَهُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ بالرّفع: ﴿فَتَنفَعُهُ﴾، على أنّه معطوفٌ على فعلِ (التذكّر) للتعقيبِ والتسبّب؛ إذ يتسبّبُ عن التذكُّر نفعُ الذِّكرى والمَوعِظة.

وقرأهُ عاصِمٌ بالنَّصب[1] ﴿فَتَنفَعَهُ﴾ على أنَّه منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً بعدَ فاءِ السببيَّة، والتقديرُ: (إنْ يكُنْ هنالك تزكٍّ أوْ تذكُّرٌ يكُنْ هنالك نفعٌ)، فيكونُ المصدرُ المؤوّل معطوفاً على مصدرين مُتصيَّدين من فِعلَي الرَّجاء، لوقوعِها في جوابِ الطّلب بـ(لعلَّ) على رأي الكوفيّينَ الَّذينَ يرَونَ أنَّها طلبيّة بمنزلةِ التمنّي، فيبعُدُ أنْ يكونَ الترجّي صادراً من ابنِ أمِّ مكتوم؛ لأنّه يَرجو المكنَ ولا يَتمنَّى المُستحيل. ومن ثمَّ ذهبَ الطّيبيّ إلى أنَّ ذلك إنَّما يتّسقُ معَ مذهبِ مَن قالَ: "إنَّ الضّميرَ في ﴿لَعَلَّهُۥ﴾ للكافر؛ لأنّ المعنى: (ما يُدريك أنَّ ما طمِعتَ فيه وتمنَّيتَ من إسلامِ القومِ كائنٌ؟)؛ لأنَّه ممّا لا يُمكنُ حُصولُهُ، وليس ذلك إلّا طمعٌ فارغٌ، وينصُرُه التفصيلُ بعدَه، وهو ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾، ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ﴾؛ لأنّه يقتضي أنْ يكونَ للكافرِ أيضاً ذكرٌ في المُجمَل"[2].

وأفادَ الهرريُّ منه إشاراتٍ صرَّح بها في قولِه: "وفيه إشارةٌ إلى أنَّ مَن تصدَّى لتزكيتهم وتذكيرِهم من المشركينَ، لا يُرجَى منهم التزكّي ولا التذكُّر أصلًا، وإشعارٌ بأنَّ اللّائق بالعالِم أنْ يَقصدَ بتعليمِه تزكيةَ مُتعلِّمِه، ولا ينظُرَ إلى شَبَحِه وصورتِه، كما ينظُرَ العوامُ، وبالمُتعلِّم أنْ يريدَ بتعلُّمِه تزكيةَ نفسِه عن أرجاسِ الضَّلالة، وتطهيرَ قلبِه"[3].

(1) ابن الجزري، النشر: 2/ 398.
(2) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 293.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 122.

سرُّ تقديمِ المفعولِ في ﴿فَتَنفَعَهُ﴾:

تقديمُ الأهمِّ على المُهِم مِن بلاغةِ الكَلِم

قدّمَ النظمُ الكريم ضميرَ الغائب الواقعَ مَفعولاً به في قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ على فاعلِهِ؛ للدِّلالة على الاهتمام بالمُنتفِعِ بالذِّكرى، فالذِّكرى والموعظةُ وإنْ كانتْ مُهمّةً للغاية في النَّفع؛ لكنَّ انتفاعَ السّامعِ بالإرشاد أهمُّ وأجدَرُ بالتقديم؛ إذِ الموعظةُ وذِكرها من أجلِهِ وبسببِهِ.

دلالةُ التعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾:

القرآنُ ذكرٌ للعالَمين ومَوعظةٌ للسّالكين

عرّفَ النظمُ الكريم لفظَ ﴿ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾؛ إمّا للدِّلالة على العَهْدِ الصّادقِ بالقرآنِ الكريم الَّذي هو أصلٌ لكلّ ذِكرى ومَوعِظة وتذكير، كما رأى ابنُ عاشور بقولِه: "والذِّكْرَى: هوَ القُرْآنُ؛ لِأَنَّهُ يُذَكِّرُ النّاسَ بما يَغْفُلونَ عَنْهُ، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٥٢﴾ [القَلَم: 52]؛ فقَدْ كانَ فيما سَألَ عَنْهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتومٍ آياتٌ مِنَ القُرْآنِ"[1]. وإمّا أنّ (اللّامَ) عوضٌ عن المضافِ إليه، والتقديرُ: (فتنفعَهُ مَوعظتُكَ)، أوْ للجنسِ الصّادق بكلِّ موعظةٍ وإرشادٍ وتعليمٍ، ومن أهمِّهِ القرآنُ الكريم كما صرّح بهِ القونويّ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

العَبْسُ والبَسْرُ:

البَسْرُ أشدُّ غضباً مِنَ العَبْسِ

(العبْسُ) انقباضٌ مع حُزْنٍ وتقطيب للوجه في أوائل الغضب، و(البَسْرُ) حصولُ أمرٍ أوْ عملٍ قبلَ أوانِهِ بعَجَلةٍ، وهو حالةٌ حاصلةٌ بعدَ العُبوس، فيكون فيه الوجه أشد عبوساً وتقطيباً، ويُذكَرُ بعدَه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝٢٢﴾ [المدثر: 22][3]، قال الآلوسي: "﴿ثُمَّ عَبَسَ﴾ [المدثر: 22] قطّبَ وجهَه لمّا لم يَجِدْ في القرآنِ مَطعَناً وضاقتْ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.
(2) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 88.
(3) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 8/ 20.

عليه الحيَلُ ولم يدرِ ماذا يقولُ؟ وقيل: قطّبَ في وجهِهِ ﷺ ﴿وَبَسَرَ ۝٢٢﴾ [المدثر: 22] أي أظهرَ العُبوسَ قبلَ أوانِهِ وفي غير وقتِهِ؛ فـ(البَسَرُ) الاستعجالُ بالشيءِ نحوُ: بسرَ الرجلُ لحاجةٍ طلبَها في غيرِ أوانِها، وبسرَ الفحلُ الناقةَ ضرَبَها قبلَ أنْ تطلُبَ، وماءٌ بسرٌ مُتناوَلٌ من غَديرِهِ قبلَ سُكونِهِ، ومنه قيلَ لما لم يُدرِكْ منَ الثّمَرِ بُسْرٌ، وبهذا فسَّره الراغبُ هنا، وفسّرَهُ بعضُهُم بأشدِّ العُبوس مِن: بَسَرَ إذا قبضَ ما بينَ عَينيهِ كراهةً للشيءِ واسودَّ وجهُهُ منهُ"[1]. ولذا آثرَ النظمُ الكريم ذكرَ العَبْس دونَ البَسْر في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾؛ لأنَّ النبيَّ الكريم قطّبَ وجهَهُ بشكلٍ يسير، ولم يصِلْ لمرحلةٍ أشدَّ مِن ذلك.

التطهيرُ والتّزكيةُ والتّهذيب:

الاتّـــفـــاقُ في مُطلَقِ الخُلوص والاختـــلافُ في جهةِ الخُصوص

تَتفقُ الألفاظُ جميعُها في معنىً مُشتركٍ كليٍّ هو الخُلوص، لكنَّها تختلفُ في النّظر إلى جهةِ الخُصوص، فالنظرُ في (التطهير) إلى جهةِ حصولِ الطَّهارة في قُبالةِ الرّجْسِ، وفي (التزكية) إلى جهةِ تنحيةِ ما يلزَمُ تنحيتُهُ وإخراجُهُ، وفي (التهذيب) إلى جهةِ حُصولِ الصَّلاح والخلوصِ"[2].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 138.

(2) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 4/ 323.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والستون،
سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 66 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-45-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 66 : المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-45-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6448894 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"